* أزمة الدولار : أسبابها ومستقبلها

الجبهة وقضية الانشقاق قريباً في الاسواق في المكتبات ومع الباعة وفي مكتب مجلة الهدف صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

■ الولايات المتحدة تتخذ الاجراءات لتأجيل "يوم الحساب"
■ مأزق النظام الرأسمالي يزداد تفاقماً

مرة اخرى تجتاح العالم الراسمالي ازمة مالية عاصفة وذلك بعد مضي ثلاثة اشهر على الازمة السابقة – في شهر ايار الماضي – عندما انطلقت موجة بيع الدولار الامريكي والاقبال على شراء المارك الالماني وغيره من العملات الاوروبية الغربية واليابان في الاسواق المالية الرئيسية في اوروبا . وبالطبع ، لكون القضية الاساسية للعجز المستمر في ميزان المدفوعات الامريكي ، باقية بلا حل ، وعدم الاستقرار المتزايد للدولار الامريكي لا يزال قائما ، فان الاجراءات آنذاك، كالتي سبقتها ، والاجراءات الحالية ، هي مجرد غطاء مؤقت للازمة المالية العالمية ، ومجرد اداة لتاجيل يوم الحساب .

ففي ٥ ايار ١٩٧١ ارتفع سعر الذهب في سوق الذهب في لندن ، الى ٤٠،٤١٥ دولار للاونصة الواحدة (النسبة الرسمية هي ٣٥ دولار) بينما ارتفع سعره في باريس الى ٤٠،٤٦٩ دولار للاونصة الواحدة ، وبلغ الذروة من الدولار ، اسواقها مالية اجنبية اخرى . ففي طوكيو ، اليابان ، بيع ٣٥٠ مليون دولار في ٦ ايار فقط . وازداد فيما بعد الاقبال على الذهب في اسواق لندن وباريس .

وكان السبب الاني لتلك الازمة المالية في العالم الراسمالي ، ان المانيا الغربية ، حسب ما ذكرته التقارير ، من المحتمل ان تلجا الى رفع تعادل الفيمة بين المارك والدولار ، بسبب التدفق الدائم للدولار الامريكي في المانيا الغربية وذلك لوضع حد لهذا التدفق ومنع زيادة تدهور التضخم في البلاد . وقد ادى ذلك الى موجة بيع الدولار والاقبال الجنوني على المارك ، في اسواق البورصة في المانيا الغربية .

ولكن سبب الازمة آنذاك ، في التحليل النهائي ، هو تدهور الازمة المالية والاقتصادية للولايات المتحدة ، والتدهور في ازمة الدولار . فانفاق الولايات المتحدة الخارجي كان يزداد بشكل مطرد ، وكان وضع مدفوعاتها الدولية يزداد سوءا ، بشكل يومي ، لاتباع الامبريالية الامريكية منذ وقت طويل ، سياسة العدوان والتوسع والحرب . وقد وصل العجز في ميزان المدفوعات الامريكي الى ٩،٩٠٠ مليون دولار امريكي في عام ١٩٧٠ . واعتبر آنذاك ، اعلى رقم في تاريخ الولايات المتحدة .

ومنذ بداية هذا العام ، لجات حكومة نيكسون في محاولة لمعالجة التردي اليومي للازمة الاقتصادية ، الى ما يسمى بـ « سياسة التوسع الاقتصادية » ، بتخفيف شروط الاعتمادات وتخفيض نسبة الفائدة والخصم ، في محاولة غير مجدية – كما اثبتت الازمة الاخيرة – لتنشيط الاقتصاد ، وتاخير تنامي الازمة . وكنتيجة لتخفيض نسب الخصم والفائدة بقمة مرات منذ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، اصبحت نسبة الفائدة في الولايات المتحدة اقل من تلك في البلدان الاوروبية الغربية . وقد تسبب ذلك في تدفق كميات ضخمة من الدولارات الامريكية العاطلة ، غير المستخدمة الى الخارج مما زاد عجز ميزان المدفوعات تفاقما ، فقد وصل العجز فيه ، في الربع الاول من هذا العام الى ٥٠٠٠ مليون دولار امريكي وهو اكبر عجز في تاريخ الولايات المتحدة !

حل المشكلة على حساب الغير

وفي الوقت نفسه كان يستمر تضاؤل احتياطي الولايات المتحدة من الذهب . ووصل في شهر آذار الماضي الى ما قيمته ١،٠٩٦ مليون دولار امريكي ، وهو ادنى مستوى منذ شهر نيسان ١٩٦٧ . وقد ادى هذا الانخفاض في احتياطي الذهب ، والتضخم المؤذي الذي سببته الميزانية الامريكية ، الى المزيد من ضعف الدولار وانخفاض ثقة الناس فيه .

واصبح التدفق الهائل للدولار الى الخارج على حساب الاخرين . فقد اصبح هذا التدفق قوة مدمرة تضرب الموارد المالية في بلدان اوروبا الغربية ، التي تدمرت من تصدير الولايات المتحدة للتضخم ، بواسطة تدفق الدولار الى الخارج .

وكانت البلدان الاوروبية الغربية قد حذرت الولايات المتحدة مرارا في السنوات الاخيرة ، بوجوب اتخاذها الاجراءات العملية والفعالة لتخفيض العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها ، ووقف التضخم ، ودعت فرنسا الى وجوب اقدام دول السوق المشتركة الست على ممارسة ضغط مشترك على الولايات المتحدة ، اما لان تضع حدا لتدفق الدولار الى الخارج ، او الى تخفيض قيمته .

وعكست « لوموند » هذا الموقف في افتتاحيتها في ٦ ايار قائلة : « يمكن ايجاز رد فرنسا كالتالي : ان المسالة ليست في ان يعيد الاوروبيون تقييم عملتهم ، بل ان يعمد الامريكيون الى تخفيض عملتهم » . وعمدت البلدان الاوروبية الغربية آنذاك الى اتخاذ اجراءات من شانها لتخفيف الوقت لضغط بيع الدولارات والاقبال على عملتها في البورصات الاجنبية ، مع اعتراف الاوساط المالية الغربية آنذاك بان الاجراءات الحالية قد اجلت مؤقتا « يوم الحساب » .

ان سبب ازمة الدولار يعود الى الحياة السياسية التي تعيشها الولايات المتحدة، والتي هي فوق طاقة وسائلها الاقتصادية ، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهذا بالطبع ناشيء في جذوره عن مازق النظام الرأسمالي ان كان من حيث ممارساتها لدور الدركي العالمي الذي تلبسته ، او من حيث زعامتها على الغرب الرأسمالي . ولكن كما ان لكل شيء نهاية ، فان العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يزداد من سنة الى اخرى ، انتهى الى تجاوز الحد الفاصل بين كمية الانتقال ، الى النوعية : ان الزيادة الكمية في الدين الخارجي الامريكي ، ادت الى نفيرات نوعية . فاذا زيد كيلوغراما واحدا على الوزن الذي يستطيع رفعه احد الرياضيين يصبح من المستحيل عليه رفع هذا الوزن .

لقد تبين في بادىء الامر ان « الدولارات الفائية » تتجاوز الى حد كبير كمية الذهب الموجودة في الخزينة الامريكية ، وآتى من الممكن نظريا ، وفي كل وقت مقابلة هذه الدولارات بموجوداتها . واتضح فيما بعد انه لا يوجد ما يكفي من اجل تسديد الحسابات ، ذلك لان الكثير من العملات الاجنبية الاخرى قد تعززت ايضا .

ومنذ ذلك الحين ارتفعت الاسعار في الولايات المتحدة وانخفضت القوة الشرائية للدولار، وهذا امر لا يمكن تكرانه . وكان من بين الاجوبة البسيطة المباشرة ان الازمة الاقتصادية والمالية الحالية ناجمة قبل كل شيء ، عن السياسة العدوانية ، فقد انفق كبار الاقتصاديين على ان الازمة سببها الاول الحرب ، وعلى ان الوقت قد حان ايضا لاعادة ٢٥٠ الف عسكري امريكي مع نسائهم واطفالهم ، الذين يبذرون الدولارات حاليا ، في اوروبا .

السبب : سياسة العدوان

ففي مقدمة الاسباب التي احدثت هذا التصدع الكبير في النظام النقدي الامبريالي ، سياسة العدوان الامبريالي الذي تتبعها الولايات المتحدة كقائدة للمعسكر الغربي الرأسمالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ضد شعوب العالم الثالث ، والتي انعكست في حروب متصلة منذ ذلك الحين الى اليوم ، وكانت الحرب الكورية اولى حلقات السلسلة ، واخرها الحرب التي ما زالت تشنها ضد شعوب الهند الصينية في فيتنام ، لاوس وكمبوديا ، هذا بالاضافة الى حروب اخرى شاركت فيها بشكل مباشر وغير مباشر في غواتيمالا ، الدومينيكان ، وحرب الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل – وسياسة اقامة الاحلاف العسكرية وما تستلزم من نفقات باهظة غير منتجة ، وادت على عجز في ميزانها التجاري ، تضخم في الاشهر الاخيرة حتى بلغ ما يتجاوز ١١ مليار دولار .

مثلا ، الحرب العدوانية في الهند الصينية كانت تكلف الولايات المتحدة قبل غزو كمبوديا الذي ادى الى توسع نطاق الحرب ، اكثر من ٢٥ مليار دولار سنويا . هذا بينما يطالب ملفين ليرد وزير الدفاع الامريكي ، بـ ٨٠ مليار دولار اضافية للدفاع .

ايضا ، ان اكثر من ثلثي ميزانية نظام سايغون العميل تدفع من اموال الولايات المتحدة ، كما ان اسرائيل قد تلقت في العام الماضي كمساعدات مالية من واشنطن ، اكثر من مليار ونصف المليار من الدولارات ، ومعظمها في شكل اسلحة عدوانية .

والى جانب هذا كله ترتفع في الوقت نفسه الاسعار في الولايات المتحدة بشكل اعلى من نسبة ارتفاع الاجور ، وتزداد الضرائب على الشعب ، وتتفاقم البطالة الى درجة عالية : فقد تضاعفت البطالة خلال السنتين ونصف السنة الماضيين . ان اكثر من ٥ ملايين عامل عاطلين لا يجدون عملا ، وهناك ١٤ مليون نصف المليون امريكي يعيشون من الاعانة ، بينما ارتفع عدد الفقراء الى ٢٥ مليون ونصف المليون . فهناك اكثر من ٨٠٠ جالية تعتبر مناطق منكوبة .

ان هذه الحالة قد فجرت الوضع في الداخل، فانسمت حركة معارضة الحرب الداعية الى خروج القوات الامريكية الفوري من فيتنام ، واحترام حق شعوب الهند الصينية في تقرير مصيرها . كذلك زادت الاجراءات الاقتصادية التي اعلنها نيكسون ، بشكل خاص تجميد الاسعار والاجور لمدة ٩٠ يوما ، تفجر الوضع .

وفي الاسبوع الماضي تظاهر المئات من الشباب الامريكي ضد تجميد الاجور ، وذلك خارج البيت الابيض في واشنطن احتجاجا على هذه السياسة الرجعية لتجميد الاجور التي تستهدف تحويل الازمة المالية والاقتصادية الى كاهل الجماهير الكادحة .

من هنا يتبين الدور الحاسم الذي يلعبه نضال الشعوب المضطهدة ومقاومتها للعدوان الامبريالي ، في احداث الاختلال في ميزانية الولايات المتحدة ، وفي احداث انعدام ثقة حلفائها بصحة الدولار وسعيهم الى استبداله بالعملة الذهبية ، مما افقد الدولار مكانته كعملة دولية سليمة يمكن الاعتماد عليها كعملة صعبة ، في التعامل بين الدول ، ودفع الى انطلاق موجة تخلص المضاربين من الدولار واستبداله بعملة اقوى واكثر استقرارا ، الامر الذي دفع نيكسون الى اتخاذ اجراءات لانقاذ ما يمكن انقاذه ، وذلك على حساب حلفائه .

ان هذا الاجراء سيمس عمال الولايات المتحدة بالدرجة الاولى ، لانهم سيتضررون من تجميد اجورهم ، وهو الناحية من قرار التجميد التي ستنفذ وتراقب جيدا لما فيها من مصلحة بالنسبة للراسماليين ، بينما الناحية الاخرى منه – ناحية تجميد الاسعار – لن تحظى « بالاهتمام » ذاته ، عندما يكون الاعتماد في مراقبة الاسعار لمنع ارتفاعها معتمدا على « نزاهة واخلاص » ارباب الاموال !

كذلك ستمس هذه الاجراءات وتصيب بالضرر البلدان المتعاملة مع الولايات المتحدة . لهذا انطلقت كل من اليابان وبريطانيا والمانيا الغربية في المطالبة باعادة النظر في ضريبة الـ ١٠٪ الاضافية التي فرضتها واشنطن على صادرات هذه البلاد الى الولايات المتحدة ، والالحاح بتخفيض الدولار .

ففي اعلانه للسياسة الاقتصادية الامريكية الجديدة لم يبدي نيكسون استعداده لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات عن طريق خفض النفقات الحربية ، بل ان لهجته النقدية تستهدف ارقام الاخرين على نفقية الخسائر الامريكية . فالتدابير الاستثنائية التي اعلنها تهدد بزج العالم الغربي في الفوضى والحرب التجارية ، كما ان قطع علاقة الدولار بالذهب يظهر نهائيا للعالم « بان الملك اصبح عاريا » .

ان الضريبة الاضافية التي تبلغ ١٠٪ على البضائع المصدرة الى الولايات المتحدة تعني العودة الى نظام الحماية ، وهي تعادل اعلان الحرب التجارية بين البلدان الاخرى التي وصفها نيكسون « بالمنافسين الرهيبين » . ومن المحتمل ان ترد هذه البلدان بحواجز تجارية مماثلة ، ولكن حاليا فان القلق والتشويش ساندان في كل مكان ، وقد بدات بلدان وشركات حساب خسائرها في السوق الامريكية ، وستكون هذه الخسائر مرتفعة وبصورة خاصة بالنسبة لليابان والمانيا الغربية .

اما المنفرد الاخر ، ولكن ليس الاقل تهديدا، هي بلدان العالم الثالث التي ستدفع الثمن غاليا بسبب اعتمادها على الدولار كعملة صعبة، الى جانب انخفاض ثمن بضاعتها في السوق الامريكية . وهذه البلدان بالذات هي المهددة بغزو البضاعة الامريكية لاسواقها بشكل اقوى من قبل بعدما انخذت حكومة نيكسون اجراءات تخفيض الضرائب لتشجيع تصديرها الى الخارج وتعزيز قدرتها على المنافسة العالمية .

ان هذه السياسة تنبه في بعض وجوهها سياسة « فينتمه الحرب » الامريكية : ان هدف السياسة الامريكية العدوانية في الهند الصينية هي الحفاظ على مواقعها وعلى اهدافها السياسية عن طريق تخفيض اشتراكها العسكري المباشر ، والقاء عبء العملية على الغير ، فتكون الخسائر والضحايا من الغير : فليقاتل الاسيويون الاسيويين .

وعلى الجبهة النقدية تتبع الزمرة الحاكمة في الولايات المتحدة سياسة « فينتمه» اخرى ، فهي تسعى في الواقع الى تخفيض قيمة الدولار دون ان تخفضها رسميا ، والى القاء عبء عملية تنقية الاقتصاد الامريكي على الغير – ليس حلفاءها فقط ، ولكن جماهير الشعب الامريكي الكادحة، وجماهير الشعوب المضطهدة في العالم .

الجبهة وقضية الانشقاق
قريبًا في الاسواق في المكتبات ومع الباعة وفي مكتب مجلة "الهدف"
صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

هل يتسلح النظام ليغلق نوافذه أمام رياح التغيير؟

عندما يعمد المرء الى تحليل حدث معين ينظر اليه بترابطه وتلازمه مع احداث اخرى تزامنه فتؤثر فيه دفعا الى الامام واسراعا ، او اعاقة عن المسير وتاخيرا .

ولذلك ، فنحن لا نستطيع ان ننظر الى موضوع تسليح الجيش وكانه منقطع الجذور عن الصراعات المحلية والعربية وما لهذه الصراعات من تاثير على مجرى السياسة اللبنانية .

وقد اصبح من الواضح ، على صعيد الساحة العربية ، ان جميع السياسات العربية تجهد لتحقيق الحل السلمي وانهاء ازمة الشرق الاوسط – كما سموها تغييبا ، لكونها قضية فلسطينية عربية – حسب ما تعرفه المشاريع التصفوية .

ومع السعي لحل ازمة الصراع العربي – الاسرائيلي ، وبعد الحل (وربما فيله) تاكد ضروره القضاء على الفئات الرافضة للحلول الاستسلامية ، وضرورة القضاء على الفئات الداعية الى تغيير الانظمة الرجعية والانظمة العاجزة ، اي بعبارة اوضح لا بد ، لضمان تمرير لحلول الاستسلامية ولضمان استمرار حكم الرجعية المستغلة والانظمة العسكرية البورجوازية الصغيرة من ضرب المقاومة الفلسطينية وتصفيتها وضرب الفصائل السياسية الملتزمة بفكر الطبقة العاملة والمناضلة على هديه مع ضرب جميع من قد يتعاطف معهما في فئات وطنية .

من هنا تاتي اهمية استعداد الرجعية اللبنانية للقيام بنصيبها في عملية الصراع هذه ، ومن هنا تاتي ضرورة تقويه نفسها لتصبح على مستوى عال من كثافة النيران والقدرة على الحركة السريعة كما يريدها وزير الدفاع .

اذن عملية التسليح يقصد منها الاستعداد لمواجهة رياح التغيير في الداخل ..

اليس في هذا الاستنتاج تجن وتحامل على من بيدهم الحل والربط في شؤون هذا البلد الطيب ؟

لكي ياتي جوابنا واقعيا لا بد من استعراض الاسباب الموجبة لمشروع التسليح وتصريحات المسؤولين وممثلي الطبقة الحاكمة حول هذا المشروع .

قبل ان يعرض مشروع التسليح على المجلس النيابي ، والاحاديث والاراء تدور حوله وتمهد له ، ففي حديث مع نقابة المحررين حوالى منتصف آب الفائت قالت مراجع عليا :

■ ١ – « .. وقد خصصنا للجيش مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة ، وهذا المبلغ قليل ويجب ان يرتفع الى ٥٠٠ مليون دولار على الاخص اذا اردنا ان نسلح الجيش كما يجب » .

وذكرت مصادر مطلعة ان مبالغ اخرى غير مبلغ الـ ٢٠٠ مليون ليرة ستخصص لتكوين جيش حديث . وان المراجع العليا مؤمنة بان واجب الجيش هو الدفاع عن الحدود والمحافظة على الاوضاع الداخلية ، وليس في الامكان مطالبة الجيش بهذا الواجب اذا لم تكن لديه الوسائل الفعالة .

وهنا يجدر بنا ان نذكر ان المراجع العليا نفسها كانت تندد بقوة ، المرة تلو الاخرى « بالمخربين » الداعين الى تغيير النظام ، عند حصول تحركات شعبية (كما في المظاهرات الطلابية في العام الدراسي الماضي) وكان النظام قدس الاقداس لا يجوز مسه ، هذا النظام الذي عجز ويلي لدرجة جعلت بعض الاذكياء من الحريصين عليه يطالبون بتطويره خشية رياح « ثورية » قد تهب عليه فتودي به .

اما الدفاع عن الحدود فما يعرفه الجميع عن تخاذل الدولة بكفينا مؤونة التعليق ، بل ان بعض الحوادث اليومية مما يعرفه ابناء القرى الامامية جيدا تدل دلالة واضحة على عدم وجود النية للمجابهة اصلا ، فضلا عن عدم وجود امكانية المجابهة .

■ ٢ – ان الاسباب الموجبة لهذا المشروع ، بنظر الدولة ، تتمثل في خطرين رئيسيين يهددان لبنان هما : العدوان الخارجي او « عدوان هدام يطمح للنيل من نظامه السياسي وذلك بالسيطرة على القوى الشعبية بواسطة اقلية منظمة متحركة » !!

اي بمنتهى الصراحة والوضوح : كل نشاط جماهيري تقوده فئة منظمة تتنافض مع الطبقة الحاكمة يجب ان يقمع « وليس بالامكان مطالبة الوسائل الفعالة » !

وليمكن تادية واجب القمع للحركات الشعبية اعتمد مشروع التسليح على ميدانين استراتيجيين:

الاول : تامين سرعة الحركة والتنقل، بمعنى نقل اي مجموعة لاي بقعة من بقاع لبنان بسرعة، كما ورد في حديث وزير الدفاع الفلزبوني ، اي تريد الرجعية الحاكمة ان تقول انها تخشى انتشار الافكار التقدمية الثورية التي ستشمل اكثر سكان لبنان ولا بد من مواجهة ذلك بحركة سريعة لقوى النظام .

وليس ذلك فقط بل يجب ايضا ، كما يحدد المبدا الستراتيجي الثاني ، تامين كثافة نيران بحيث تعوض ايضا عن قلة العدد .

■ ٣ – واذا اردنا ان نستشف القصد من التسليح دعونا نعود الى تصريح صحفي لممثل آخر من ممثلي الطبقة الحاكمة ، وهو بيار الجميل ، الذي يقول :

« انا اعتبر الخطر الداخلي لا يقل عن الخطر الخارجي .. وحتى الان وعلى تصريح التحديد منذ ثلاث او اربع سنوات (اي منذ هزيمة حزيران) كان الخطر الداخلي اكبر » (!!)

■ – وناتب آخر ممثل للطبقة يقول : كما انني مع قمع الشغب والفوغائية والتخريب التي اشار اليها المشروع في اسبابه الموجبة لانها تزعزع ازدهار لبنان ومناعته الاقتصادية » .

اما كيف يتمثل ازدهار لبنان الاقتصادي فبالمزيد من رؤوس الاموال الاجنبية التي تستثمر وتستغل ، والدليل هو ما قاله المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

« تبين ان لبنان اخذ يوفر ظروفا مناسبة لانتقال مصانع كثيرة من اوروبا واليابان الى ارضه بسبب التسهيلات في اسعار الاراضي التي تبنى عليها المصانع وخفض اجور اليد العاملة والاعفاءات التي يمنحها قانون تنظيم الصناعة » .

وبعد .

هل يعني ما تقدم ان النظام يسلح نفسه لسحق القوى الوطنية والتقدمية ؟

لماذا زيادة القدرة القمعية للسلطة في حين :

يزداد عدد العاطلين عن العمل ،

ويزداد عدد المهاجرين (ام نسيت الدولة انها وعدت بالحد من الهجرة ؟)

ويزداد عدد المسرحين من العمال يوما بعد يوم ،

ويزداد الغلاء استشراء واستفحالا ؟.. الخ .

اما عن مصادر التمويل فلم يتكلم المشروع، سوى ان تصريحات المسؤولين تقول بان قسما من المبلغ حوالى ١٠٠ مليون ليرة – يؤمن من التوفير في صيانة الاسلحة . واذا سلمنا جدلا بان هذا صحيح فمن اين سيؤمن القسم الاخر ؟ يقولون : من مساعدات دول صديقة ، واخصها السعودية ، ومن مصادر اخرى !

وهكذا فالسعودية كما هو معروف عن « ثوريتها » و « عدائها » للصهيونية والامبريالية – ولا باس اذا تناسينا ان النفط السعودي ينقل بناقلات اسرائيلية ! – تريد ان تساعدنا لتقوية جيشنا لتبيد اسرائيل ، لانها اي السعودية ، بعيدة عن ارض المعركة .. فلنقم نحن عنها بمهمة القضاء على اسرائيل ، ويبدو ان هذه الاشياء كانت من نتائج الانفتاح اللبناني على السعودية وعلى الرجعية العربية باسرها ! ثم لا باس اذا حملوا الكلف اللبناني – مسكين هذا الكلف – ضرائب جديدة !

ونحن طبعا ندرك تماما من يدفع الضرائب في لبنان . اذن في هذا الجو العربي الساعي الى الحل السلمي يجب تصفية المقاومة الفلسطينية والحركات الوطنية الداعمة لها ، كما يجب تصفية قوى التغيير والثورة ليحافظ الحاكمون على مواقعهم في السلطة . لذلك لا بد للرجعية، حيث كانت تحكم ، من تقوية نفسها استعدادا لمواجهة « مهماتها » الداخلية ، التي – على راي ممثلي الطبقة الحاكمة – اكثر خطرا من التهديد الخارجي .

غازي سالم